



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

الجامعة الأهلية
مملكة البحرين

17 - 21 مارس 2019

HI012-C2-R004

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداها الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية عام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018-2019، وفقاً للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 38 لسنة 2015.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاوَل أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقاً، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
 2. تأكيد مسؤولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل مؤسسة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصية؛ ليستفيد منها المعنويون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
 3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.
- ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقاً. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ" أو "مستوفٍ جزئياً" أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتم منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الوصف	الحكم
يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.	تستوفي متطلبات ضمان الجودة
يجب على المؤسسة استيفاء ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و 4 و 6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.	متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"
عدم استيفاء المؤسسة لأي من المعايير الثمانية.	لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة

1. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	الجامعة الأهلية
نوع المؤسسة	جامعة خاصة
تاريخ التأسيس	2001
رقم اعتماد المؤسسة	قرار مجلس الوزراء رقم 1626-03-2001
الموقع	المنامة - مملكة البحرين
عدد الكليات	5
أسماء الكليات	الآداب والعلوم العلوم الإدارية والمالية الهندسة تكنولوجيا المعلومات العلوم الطبية والصحية
عدد مؤهلات البكالوريوس	12
عدد مؤهلات الدراسات العليا	6
البرامج الأكاديمية (العابرة للحدود)	3
عدد الطلبة المسجلين حالياً	1442
عدد الخريجين منذ التأسيس	4388
عدد أعضاء هيئة التدريس	103

117	عدد الموظفين الإداريين
30 مايو - 2 يونيو 2010	تاريخ المراجعة السابقة للمؤسسة
7 يناير 2019	تاريخ تقديم تقرير التقييم الذاتي
17-21 مارس 2019	تاريخ الزيارة الميدانية

الحكم العام للمؤسسة: تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	الرسالة والحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الأول	الرسالة	مستوف
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	مستوف
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	مستوف
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	مستوف
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوف
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	مستوف
المعيار الثاني	ضمان وتعزيز الجودة	مستوف
المؤشر السابع	ضمان الجودة	مستوف
المؤشر الثامن	المقاييس المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	مستوف
المعيار الثالث	مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية	مستوف
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	مستوف
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	مستوف
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	مستوف
المعيار الرابع	جودة التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوف
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	مستوف
المؤشر السادس عشر	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	مستوف
المؤشر السابع عشر	مخرجات التعلم	مستوف

المؤشر الثامن عشر	الاعتراف بالتعليم السابق	مستوف
المؤشر التاسع عشر	المقررات الدراسية القصيرة	(غير منطبق)
المعيار الخامس	خدمات مساندة الطلبة	مستوف
المؤشر العشرون	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار السادس	إدارة الموارد البشرية	مستوف
المؤشر الحادي والعشرون	الموارد البشرية	مستوف
المؤشر الثاني والعشرون	التطوير المهني للموظفين	مستوف
المعيار السابع	البحث العلمي	مستوف
المؤشر الثالث والعشرون	البحث العلمي	مستوف
المؤشر الرابع والعشرون	الدراسات العليا مع البحث العلمي	مستوف
المعيار الثامن	المشاركة المجتمعية	مستوف
المؤشر الخامس والعشرون	المشاركة المجتمعية	مستوف

IV. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإن لجنة المراجعة المؤسسية للجامعة الأهلية ترى - مع التقدير - ما يلي:

- الاهتمام بتطبيق إجراءات وسياسة ضمان الجودة فيما يتعلق بالتعليم والتعلم، فضلاً عن تعزيز السبل المتنوعة التي تُتخذ؛ من أجل إبلاغ أعضاء هيئة التدريس بهذه السياسات والإجراءات بشكل مستمر.
- دور القادة الداعمين، وغيرهم من القادة المسؤولين في دفع عملية تطبيق إجراءات ضمان الجودة، ومتابعتها، ومراجعتها.
- النظم والإجراءات المتخذة؛ من أجل متابعة تطبيق ضمان الجودة، والتأكد من أن جميع أعضاء هيئة التدريس على دراية بمتطلباتها.
- تعزيز ضمان جودة البرامج على مستوى الأقسام.
- الإجراءات والجهود المتخذة لضمان أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة يتم إبلاغهم بشكل مستمر بآخر التطورات في مجال ضمان الجودة.
- مستوى نشاط المقاييس المرجعية التي تتم بشكل غير رسمي، خاصة فيما يتعلق بأنشطة التعليم والتعلم، وتشجع المؤسسة على مواصلة عملية المحاذاة التي تخضع لها جميع البرامج إزاء متطلبات الاعتماد الخاصة بالمؤسسات المهنية ذات العلاقة.
- استخدام الاستبانات على نطاق واسع، وتوزيعها بصفة دورية على مجموعة من الأطراف ذات العلاقة، فضلاً عن الاستفادة منها في تعزيز جودة الجامعة والشهادات التي تمنحها.
- التدابير المتخذة لضمان أمن سجلات الطلبة.
- الإجراءات المطبقة لضمان أمن وسلامة الشهادات، وحماية عملية إصدارها.
- تقدم لجنة تقنية الاتصالات والمعلومات خدمات فعالة وشاملة لمجتمع المستخدمين التابع للجامعة.
- تطبق المؤسسة نظاماً ملائماً ومتسقاً لتقييم مدى جودة عملية التعليم والتعلم، وتنفذ التحسينات من خلال تقديم برنامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن الآليات الأخرى والتي منها المبادرة المبتكرة المعروفة بـ "تدريب المدربين".
- توجد لدى الجامعة آليات فعالة لوضع وإقرار البرامج، تشمل توصيفات مخرجات التعلم، والممارسات الخاصة بعملية ربطها.
- توجد لدى المؤسسة سياسات وإجراءات للتقييم تتسم بالفاعلية، وهي معلنة، ويمكن الاطلاع عليها، فضلاً عن تطبيقها بشكل منهجي على مستوى المؤسسة.

- توجد لدى المؤسسة عملية لتقديم التظلمات بشأن الدرجات، تتسم بالوضوح والشفافية، ويتم إبلاغ الطلبة بنتائجها بشكل فعال، كما تطبق على مستوى المؤسسة بشكل متسق ودقيق.
- الجهود المبذولة من قبل المؤسسة لتزويد الطلبة بعدد من البرامج التي تدعم تدريبهم العملي، بالإضافة إلى "يوم التوظيف السنوي" الذي يفتح الأبواب أمامهم؛ من أجل الالتحاق بالوظائف.
- الجهود المبذولة من قبل المؤسسة؛ من أجل دمج الطلبة مع أقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج الدراسية للجامعة وأنشطتها.
- يشعر أعضاء هيئة التدريس بمستوى عال من الرضا تجاه فرص التطوير المهني المقدمة لهم.
- تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات للبحث العلمي تتميز بالفاعلية، وقد أدت إلى زيادة ملحوظة في أبحاث أعضاء هيئة التدريس المنشورة على المستوى الدولي.

وبالنسبة لأوجه التحسين، فإن لجنة المراجعة توصي المؤسسة بما يلي:

- إجراء عملية منظمة ورسمية للمراجعة الدورية؛ لبيان الرسالة الخاص بالمؤسسة، ووضع خطة إستراتيجية خمسية؛ للتأكد من تسجيل التعليقات التي جمعت من الأطراف ذات العلاقة المناسبين، فضلا عن توثيق خطوات عملية التصديق عليها التي تسبق نشرها.
- التأكد من أن الخطط التشغيلية لجميع الوحدات الإدارية والأكاديمية تخضع للمراجعة المنتظمة؛ من أجل تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة والأهداف المحددة، وتبلغ نتائج هذه المراجعات من خلال منظومة اللجان؛ حتى تكون كلٌّ من الإدارة العليا ومجلس الأمناء على دراية بها.
- التعجيل بوضع إجراء شامل للجزءات المتعلقة بالمخالفات الأكاديمية؛ للحد من هذه الممارسات بشكل قوي وفعال.
- وضع إجراءات المراجعة الرسمية للبرامج المشتركة مع جامعتي (برونيل وجورج واشنطن)، وتسجيل نتائج هذه المراجعات وكذلك الإجراءات المتخذة من أجل إدخال أي تغييرات/ تحسينات.
- تطبيق أنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس التابعين للجامعة، عن طريق الاستفادة من خبرات المشاركة في الإشراف على أبحاث الدراسات العليا، وإجراء تقييم على مستوى الدراسات العليا.
- تحديد/ تسجيل تاريخ المراجعة الخاص بكل وثيقة من وثائق السياسات، ووضع إجراء لإلغاء السياسات السابقة عند إدخال السياسات المعدلة.
- توسيع نطاق سياسة وإجراء ضمان الجودة؛ ليشمل الأبحاث والمشاركة المجتمعية.

- تحسين سياسة وإجراء المقايسة المرجعية؛ لتغطي المجالات الثلاثة الرئيسة لأنشطة الجامعة (التعليم والتعلم، والأبحاث، والمشاركة المجتمعية)، فضلا عن أنشطة التقييم، وتقديم الدعم، والأنشطة الإدارية، وهو ما يترتب عليه إجراء اتفاقيات للمقايسة المرجعية الرسمية.
- توسيع نطاق دراسة المقايسة المرجعية التي تجري على مصادر المكتبة ومرافقها؛ لتشمل عددًا أكبر من الجامعات المحلية والإقليمية والدولية، والاستفادة من نتائج هذه الممارسات في تحسين مقننات المكتبة وخدماتها.
- إجراء تحديث دوري لسجلات جميع الخدمات الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات التي تقدمها الجامعة، ووضع خطة عمل لدورة الاستبدال التدريجي لمصادر تقنية المعلومات والاتصالات.
- وضع سجل شامل للبنية التحتية للمؤسسة يشتمل على جدول لصيانة الأجهزة والمنشآت والتحديثات التي تُجرى عليها، إلى جانب تقييم لحالة الأماكن المستخدمة في عملية التعليم والتعلم.
- التعجيل في الانتقال للحرم الجامعي الجديد، من أجل الوصول إلى ما تصبو إليه الجامعة من تطلعات، وكذلك من أجل تقديم تجربة جامعية متكاملة لطلابها.
- تحديث جميع البيانات الواردة في منشورات الجامعة والمنصات الإلكترونية بشكل منتظم.
- مراجعة معايير القبول العامة والخاصة، وشروط التسجيل؛ للتأكد من كونها مناسبة، وأن لدى الطلبة مؤهلات ذات علاقة ومعارف ومهارات سابقة؛ مما يؤهلهم للنجاح في دراستهم.
- بذل مزيد من الجهد؛ لتعريف أعضاء هيئة التدريس بدورهم في أنشطة المشاركة المجتمعية، إلى جانب تحديد مسؤولياتهم الأخرى في مجالي التعليم والبحث، من خلال السياسات والإجراءات ذات العلاقة.
- جمع التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة حول أنشطة المشاركة المجتمعية، والاستفادة من هذه التغذية في قياس نتائج هذه الأنشطة ومدى تأثيرها، ومن ثم وضع الخطط لتحسينها.